مجلة علمية، شهرية، محكّمة متعددة التخصصات، تُعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية

المدير المسؤول ورئيس التحرير: انس المستقل

العدد الثالث

العدد الثالث

3

Third issue

يونيو / حزيران 2025 June

e-ISSN : 3085 - 5039 : الرقم المعياري الدولي

Press number : 1/2025 : رقم الصحافة

مجلة المقالات الدولية

العدد الثالث ، يونيو/ حزيران 2025

e-ISSN : 3085 - 5039

## كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

إن حصول المجلة على التصنيف العلمي الدولي (ISI) يمثل خطوة جوهرية نحو تعزيز مكانتها الأكاديمية، حيث يتيح لها انتشارًا أوسع بين المؤسسات البحثية، ويؤكد التزامها بالمعايير الدولية للنشر العلمي، كما نشهد إقبالًا متزايدًا من الباحثين حول العالم لتقديم دراساتهم ضمن صفحاتها، مما ساهم في تنوع المجالات البحثية وغنى المحتوى العلمي المنشور.

يسرنا أن نقدم للقراء والباحثين العدد الثالث من *مجلة المقالات الدولية* ، استكمالًا لمسيرة النجاح الذي حققته المجلة منذ انطلاقتها، فقد حظيت أعدادها السابقة باهتمام واسع من الأكاديميين والباحثين، مما يعكس جودة الأبحاث المنشورة وأثرها في دعم الحركة العلمية.

في هذا العدد الجديد، نواصل تقديم أبحاث ودراسات تواكب القضايا الراهنة بأسلوب أكاديمي رصين، مستندين إلى نهج علمي قائم على التحليل العميق والاستنتاج المنهجي، نؤكد التزامنا بتوفير منصة علمية جادة لتعزيز الحوار الأكاديمي، وتبادل المعرفة بين الباحثين من مختلف التخصصات، بما يشمل مجالات القانون، العلوم السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، والدراسات الإنسانية ذات القيمة المضافة.

نتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع الباحثين والمساهمين على ثقتهم ودعمهم، فالمجلة مستمرة بفضل مشاركاتكم وإسهاماتكم العلمية، وإذ نخطو بثقة نحو مزيد من التطور والانتشار، فإننا نعدكم بالعمل الدؤوب للحفاظ على التميز الأكاديمي والارتقاء بالمحتوى البحثي.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER
e-ISSN : 3085 - 5039

INTERNATIONAL Scientific Indexing

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

الرقم المعياري الدولي : ISSN : 3085 - 5039

مجلة المقالات الدولية مجلة متعددة التخصصات
العدد 3 يونيو / حزيران 2025

International Articles Journal A Multidisciplinary Journal
Issue 3 June 2025

# اللجان العلمية للمجلة

**انس المستقل**

**المدير المسؤول ورئيس التحرير**

## الهيئة الإستشارية

**د. يونس وحالو**
نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون الجامعي كلية العلوم القانونية والسياسية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

**د. المختار الطبطبي**
نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بعين السبع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

**د. رشيد المدور**
أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
عضو المجلس الدستوري سابقا
مدير مجلة دفاتر برلمانية

**د. سعيد خمري**
أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
مدير مختبر القانون العام وحقوق الإنسان

**د. كمال هشومي**
أستاذ جامعي جامعة محمد الخامس بالرباط
المنسق البيداغوجي لماستر الدراسات السياسية والمؤسساتية المعمقة

**Dr.Riccardo Pelizzo**
نائب العميد المكلف بالشؤون الأكاديمية بجامعة نزارباييف بكازاخستان

**د. مهند العيساوي**
مستشار رئيس مجلس النواب العراقي لشؤون الصياغة التشريعية
أستاذ القانون العام الدولي في الجامعة العراقية

**د. عزالدين العلام**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

**دة. وفاء الفيلالي**
أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

**د. الدربالي المحجوب**
رئيس شعبة القانون بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

**د. المهدي منشيد**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

**دة. صليحة بوعكاكة**
أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

## لجنة التقرير والتحكيم

**د. طه لحميداني**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

**د. عبد الحق بلفقيه**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

**د. بدر بوخلوف**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس
المدير التنفيذي للمركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية

**دة. حكيمة مؤدن**
أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
مديرة مجلة إصدارات

**د. احمد ميساوي**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

**د. إبراهيم رضا**
أستاذ جامعي كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض بمراكش

**د. عبد الغني السرار**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

**د. زكرياء أقنوش**
أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

**د. عبد الغني العماري**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

**د. أحمد أعراب**
أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

**د. إبراهيم أيت وركان**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

**د. محمد املاح**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

**د. رضوان طريبق**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس

**د. عبد الحي الغربة**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

**د. خالد الحمدوني**
أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

**د. هشام المراكشي**
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

## محتويات العدد


| | |
|---|---|
| **تحولات موقع الحكومة في دستور2011: نحو إعادة رسم التوازنات الدستورية بالمغرب**<br>أيوب عيروض - هدى فضايل | 3-20 |
| **ضوابط نظام تصفية الدفوع بعدم الدستورية ودواعي اعتماده**<br>كمال الهزاط | 21-34 |
| **دراسة تحليلية لعمل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وآلياته**<br>هنادي نظام عبد الكريم الشافعي | 35-58 |
| **دورشهادات الصكوك المالية التشاركية في النهوض بالنموذج التنموي الجديد بالمغرب**<br>مراد سليماني | 59-76 |
| **واقع رقابة المحاكم المالية على المال العام وفعاليتها**<br>الوافي حيدون | 77-112 |
| **أثر الرقمنة في تطوير الصفقات العمومية**<br>سعيد أيت حمو علي - خولة الرضواني | 213-226 |
| **السلطة والحكم في الفكر السياسي المغربي-ابن رشد واليوسي**<br>صلاح الدين الزربوح | 227-236 |
| **الامتياز القانوني للأم في التشريع المغربي**<br>آل الشيخ سليمان بن عبد الله بن زاهر | 237-254 |

| | |
|---|---|
| **الهشاشة بوصفها براديغمًا لفهم الديناميات الهجروية المعاصرة في المجتمع المغربي**<br>ياسين البجدايني | 255-268 |
| **تأثير التغيرات المناخية علي عناصر المنظومات الهشة في المجال الواحي المغربي: حالة واحات درعة الأوسط**<br>الفائدة عبد اللطيف | 269-280 |
| **الذكاء الوجداني وعلاقته بالضغط النفسي المدرك لدى لاعبي كرة القدم المحترفين في المغرب**<br>هشام ابرير | 281-288 |
| **Les assises de la régionalisation avancée :Vers une consolidation du processus de développement territorial**<br>Mohamed Ali DILAOUI | 289-304 |
| **Sécurité spirituelle et lutte contre le terrorisme : Analyse du rôle du Maroc en Afrique de l'Ouest**<br>EL ASSER ABDERAZZAK - EL MHAOURI BENNACEUR | 305-322 |
| **The limits of the role of political parties in and reality achieving participatory democracy: between legislation**<br>Sabah Derfoufi | 323-334 |
| **التحول الرقمي وتحديات الإدماج المهني: دراسة قطاع المقاهي والمطاعم في القنيطرة**<br>لعويد محمد | 335-365 |

International Articles Journal
A peer-reviewed, multidisciplinary journal
Double Issue 3 June 2025

مجلة المقالات الدولية
مجلة محكمة، متعددة التخصصات
العدد 3 يونيو / حزيران 2025

# التحول الرقمي وتحديات الإدماج المهني:
# دراسة قطاع المقاهي والمطاعم في القنيطرة

# Digital Transformation and Professional Inclusion Challenges:
# A Study of the Café and Restaurant Sector in Kenitra

**Mohammed LAOUID**
PhD in Sociology
Ibn Tofail University Kenitra

**لعويد محمد**
دكتور في علم الاجتماع
جامعة إبن طفيل القنيطرة

**Abstract**:

The study explores how digital transformation can enhance professional inclusion in Kenitra's cafés and restaurants sector, Morocco, focusing on youth (15-29 years) and women within a context of precarious employment. Employing 44% of the informal workforce, the sector reveals a tension between digitalization's potential (improving efficiency and economic opportunities) and structural barriers (limited digital skills, weak infrastructure) alongside social challenges (gender disparities, unstable work conditions). Data highlights uneven geographic distribution (31% of businesses in Maamoura vs. 18% in Essam) and reliance on informal networks. Employing a mixed-methods approach (surveys of 200 employers, interviews with 25 workers and 8 officials) and a multidisciplinary theoretical lens, the study finds only 25% of workers are digitally trained, 40% face connectivity issues, and 35% of women experience digital exclusion, intensifying vulnerability. Proposed solutions include training 5,000 workers, women-centric hiring platforms to increase participation by 20%, and e-portals to cut administrative hurdles by 30% by 2027, aligning with "Digital Morocco 2030" to foster digital equity.

**Keywords:**

Digital transformation -Professional inclusion - Gender gap - Precarious employment.

**المستخلص:**

تتناول الدراسة دور التحول الرقمي في تعزيز الإدماج المهني بقطاع المقاهي والمطاعم في القنيطرة، المغرب، مع التركيز على الشباب (15-29 سنة) والنساء في ظل الهشاشة المهنية. يشغل هذا القطاع 44% من العمالة غير الرسمية، ويُظهر تناقضًا بين إمكانات الرقمنة (تحسين الكفاءة وتوسيع الفرص) والتحديات البنيوية (نقص المهارات الرقمية، ضعف البنية التحتية) والاجتماعية (الفجوة الجندرية، ظروف عمل غير مستقرة). تُشير البيانات إلى توزيع جغرافي غير متساوٍ (31% من المؤسسات في المعمورة مقابل 18% في العصام) وهيمنة الشبكات غير الرسمية. باستخدام منهج مختلط (استبيانات لـ200 رب عمل، مقابلات مع 25 عاملًا و8 مسؤولين) وإطار نظري متعدد التخصصات، تكشف الدراسة أن 25% فقط من العاملين مدربون رقميًا، و40% يواجهون صعوبات اتصال، بينما يُفاقم الإقصاء الرقمي للنساء (35%) الهشاشة. تُقترح حلول مثل تدريب 5000 عامل/ة، منصات توظيف نسائية لزيادة المشاركة 20%، وبوابات إلكترونية لتقليل العوائق الإدارية 30% بحلول 2027، متوافقة مع "المغرب الرقمي 2030" لتحقيق العدالة الرقمية.

**الكلمات المفتاحية:**

التحول الرقمي -الإدماج المهني -الفجوة الجندرية -المهارات الرقمية -الهشاشة المهنية.

**مقدمة:**

يُشكل التحول الرقمي محورًا أساسيًا لإعادة هيكلة أسواق العمل عالميًا، مُعززًا الكفاءة الإدارية وموسعًا الفرص الاقتصادية. في المغرب، وبالأخص القنيطرة، يبرز قطاع المقاهي والمطاعم، الذي يُشغل 44% من العمالة غير الرسمية، كنموذج لاستكشاف هذا التحول (HCP, 2024, p. 14). تُركز الدراسة على دور الرقمنة في تعزيز الإدماج المهني للشباب (15-29 سنة) والنساء، وسط تحديات بنيوية (ضعف المهارات الرقمية، البنية التحتية) واجتماعية (الفجوة الجندرية، ظروف العمل الهشة). تتفاقم هذه التحديات محليًا بسبب التوزيع الجغرافي غير المتكافئ (31% من المؤسسات في المعمورة مقابل 18% في العصام) وهيمنة الشبكات غير الرسمية (HCP, 2024, p. 18). بينما تُظهر الرقمنة إمكانات واعدة، تكشف الفجوة بين الفرص النظرية والمعوقات العملية تناقضًا يتطلب تحليلًا دقيقًا لتحقيق تنمية مستدامة في القنيطرة. انطلاقًا من هذا التناقض، تُحدد الدراسة إشكاليتها وتساؤلاتها لاستكشاف كيفية تسخير التحول الرقمي لتعزيز الإدماج المهني مع معالجة التحديات المحلية.

تستند الدراسة إلى إطار نظري متعدد التخصصات (Becker, 1964; Illouz, 2007; Sundararajan, 2016)، مدعومًا بمنهج مختلط يجمع بيانات كمية (استبيانات لـ 200 رب عمل) وكيفية (مقابلات مع 25 عاملًا و8 مسؤولين)[1]. تُسهم في سد فجوات الأدبيات، التي تُهمل القطاعات الهشة (HCP, 2024; "المغرب الرقمي 2030")، مُقترحةً حلولًا عملية مثل منصات تكوين رقمية وتبسيط الإجراءات التنظيمية.

## 1. الإشكالية وتساؤلات البحث

تتمحور الدراسة حول التناقض بين إمكانات التحول الرقمي لتعزيز الإدماج المهني في قطاع المقاهي والمطاعم بالقنيطرة ومعوقاته البنيوية والاجتماعية. تشمل التحديات ضعف المهارات الرقمية، هشاشة البنية التحتية، والفجوة الجندرية، في سياق يتسم بالهشاشة المهنية وتفاوت التوزيع الجغرافي. يُطرح السؤال الرئيسي: **كيف يمكن للتحول الرقمي أن يُعزز الإدماج المهني المستدام للشباب والنساء في القنيطرة مع معالجة التحديات البنيوية والاجتماعية؟**

[1] - تستند هذه المعطيات إلى الدراسة الميدانية المُنجزة في إطار أطروحتي للدكتوراه: لعويد، محمد .(2023–2022) *المشاريع الصغرى في المغرب: التحولات والإدماج – دراسة سوسيولوجية لقطاع المقاهي والمطاعم بالقنيطرة* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المغرب.

تتفرع التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما العلاقة بين العوائق البنيوية (مهارات، بنية تحتية، تشريعات) وفعالية التحول الرقمي؟
2. إلى أي مدى يُحسن التكوين الرقمي فرص العمل للشباب والنساء؟
3. كيف تُؤثر الديناميات الاجتماعية، خاصة الأدوار الجندرية، على الفجوة الرقمية؟
4. ما تأثير ظروف العمل غير النمطية والتوزيع الجغرافي على استدامة الإدماج؟
5. ما الحلول الرقمية القابلة للتطبيق في سياق القنيطرة؟

تستكشف هذه التساؤلات التفاعل بين العوامل البنيوية والاجتماعية، مُعتمدةً منهجًا مختلطًا (بيانات كمية وكيفية) لتحليل السياق المحلي، مُمهدةً لمراجعة الأدبيات واستخلاص حلول مُكيفة (HCP, 2024, p. 14; Sundararajan, 2016, p. 9).

## 2. الدراسات السابقة.

يستعرض هذا القسم الأدبيات المتعلقة بالتحول الرقمي وتأثيره على الإدماج المهني في قطاع المقاهي والمطاعم بالقنيطرة، مُنظمة عبر ثلاثة محاور: السياسات الرقمية والقيود البنيوية، التفاوتات الجندرية والهشاشة المهنية، والاقتصاد التشاركي. يهدف القسم إلى ربط الدراسات العالمية والوطنية بالسياق المحلي، مع إبراز التداخل بين العوامل البنيوية والاجتماعية لدعم إشكالية الدراسة.

### 2.1. السياسات الرقمية والقيود البنيوية

تُؤكد رؤية "المغرب الرقمي 2030" أهمية تعزيز المهارات الرقمية والبنية التحتية لرفع مساهمة الاقتصاد الرقمي إلى 7% بحلول 2030، مُقترحة برامج تدريب واستثمارات في الاتصالات (Ministère de l'Industrie et du Commerce, 2023, p. 12). ومع ذلك، تُشير دراسات محلية إلى تحديات بنيوية في القنيطرة، حيث يعاني 40% من الأحياء الشعبية من صعوبات الاتصال، وتتركز 31% من المؤسسات في المعمورة مقابل 18% في العصام، مما يُعيق الإدماج المهني (HCP, 2024, p. 18). على المستوى الدولي، تُبرز Avgerou (2017) ضعف التكيف المحلي للسياسات الرقمية في الدول النامية، مُشيرة إلى الحاجة إلى حلول مُخصصة للسياقات الهشة مثل قطاع المقاهي (p. 25). هذه الدراسات تُوفر إطارًا لفهم العوائق البنيوية، لكنها تفتقر إلى تحليل التداخل مع العوامل الاجتماعية مثل الفجوة الجندرية.

### 2.2. التفاوتات الجندرية والهشاشة المهنية

تُشير الأدبيات إلى فجوة جندرية رقمية عالمية (62% إناث مقابل 80% ذكور)، تتفاقم في القنيطرة حيث تواجه 35% من العاملات إقصاءًا رقميًا و65% يعملن دون عقود في قطاع المقاهي والمطاعم (ITU, 2024, p. 15; ANRT, 2024, p. 25). تُفسر Illouz (2007) هذا الإقصاء كاستغلال للأدوار الجندرية في الوظائف الخدمية، حيث تتركز النساء في أدوار هشة (HCP, 2024, p. 14) (32%). تُضيف Gurumurthy (2008) أن الأعراف الثقافية تُعزز هذا الإقصاء، خاصة في سياقات الفقر والهشاشة (p. 22). هذه الدراسات تُسلط الضوء على التداخل بين الجندر، الهشاشة المهنية، وضعف البنية التحتية، لكنها تُهمل تحليل القطاعات غير الرسمية مثل المقاهي.

### 2.3. الاقتصاد التشاركي والسياقات النامية

تُبرز الأدبيات دور المنصات الرقمية مثل (Glovo ) في تعزيز الإدماج الاقتصادي، لكنها تُواجه قيودًا في القنيطرة، حيث يعتمد 63% من المؤسسات على التمويل العائلي و97% يرون الضرائب عائقًا (Sundararajan, 2016, p. 9; HCP, 2024, p. 22). يُحذر Srnicek (2017) من أن المنصات قد تُعمق الهشاشة دون تشريعات داعمة(p. 45) ، بينما يُشير Granovetter (1985) إلى أن الشبكات الاجتماعية (مثل التمويل العائلي) تُعيد إنتاج التفاوتات (p. 481). تُقدم دراسة محلية حديثة (Benjelloun, 2023) تحليلًا لمنصات التوصيل في الرباط، مُشيرة إلى تحديات مماثلة في التكيف مع الأنظمة الضريبية (p. 10). هذه الدراسات تُبرز التفاعل بين المنصات الرقمية، القيود البنيوية، والديناميات الاجتماعية.

### 2.4. التكامل بين المحاور

تتفاعل المحاور الثلاثة لتشكل إطارًا شاملًا: ضعف البنية التحتية (40% صعوبات اتصال) يُعيق فعالية المنصات الرقمية، مما يُفاقم الإقصاء الجندري (35% من العاملات)، خاصة في الأحياء المهمشة مثل العصام. بدورها، الفجوة الجندرية تُقلل من استفادة النساء من الاقتصاد التشاركي، حيث تُهيمن الشبكات العائلية على توزيع الموارد. هذا التداخل يُبرز الحاجة إلى سياسات رقمية مُكيفة تُعالج العوائق البنيوية والاجتماعية معًا.

## 3. نقدية للدراسات السابقة

تهدف هذه المراجعة النقدية إلى تقييم الأدبيات حول التحول الرقمي وتأثيره على الإدماج المهني في قطاع المقاهي والمطاعم بالقنيطرة، مع تحديد الفجوات المعرفية وإسهامات الدراسة الحالية. تُنظم المراجعة عبر المحاور الثلاثة، مُبرزة التكامل بين العوامل البنيوية والاجتماعية وتقديم حلول مُكيفة للسياق المحلي.

### 3.1. السياسات الرقمية والقيود البنيوية

تُسهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بالتداخل بين القيود البنيوية والعوامل الاجتماعية في سياقات محلية مثل القنيطرة، من خلال تقديم تحليل مكاني-قطاعي مدعوم ببيانات ميدانية تم جمعها من استبيانات شملت 200 رب عمل (لعويد، 2022–2023، ص.26). بينما تطرح رؤية "المغرب الرقمي 2030" إطارًا وطنيًا طموحًا لتطوير المهارات الرقمية والبنية التحتية، فإنها تتجاهل التحديات المحلية مثل التوزيع الجغرافي غير المتكافئ (31% في المعمورة مقابل 18% في العصام) وصعوبات الاتصال التي تصل إلى 40 (Ministère de l'Industrie et du Commerce, 2023؛ HCP, 2024). وعلى الرغم من أن تقارير HCP (2024) تُوثق هذه المشكلات بدقة، فإنها لا تتناول تأثيرها على الإقصاء الاجتماعي للفئات الهشة كالشباب والنساء. من جانبها، تُقدم أفجيرو (2017) منظورًا دوليًا يُبرز ضعف التكيف المحلي في الدول النامية، لكن دون تطبيقات محددة على قطاعات مثل المقاهي. وبالتالي، تُضيف الدراسة قيمة حاسمة من خلال تحليلها المتكامل الذي يربط بين العوائق البنيوية (كالبنية التحتية) والاجتماعية (كالجندر)، مُقترحة سياسات رقمية مُكيفة محليًا لتعزيز الإدماج المهني في القنيطرة.

### 3.2. التفاوتات الجندرية والهشاشة المهنية

تُوثق تقارير الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU, 2023) والوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات (ANRT, 2023) وجود فجوة جندرية رقمية كبيرة في المغرب، حيث تُشير إلى تفاوتات واضحة في الوصول إلى التكنولوجيا بين الجنسين على المستوى الوطني، بما في ذلك نسبة إقصاء رقمي تصل إلى 35% في بعض السياقات. كما تُبرز تقارير الهيئة العليا للتخطيط (HCP, 2023) الهشاشة المهنية في القطاعات غير الرسمية، حيث يعمل حوالي 65% من العاملين دون عقود، مما يعكس انعدام الأمن الوظيفي .(HCP, 2023, p. 10) ومع ذلك، فإن هذه التقارير لا تتناول بشكل خاص قطاع المقاهي والمطاعم في مدينة القنيطرة، حيث تشير تقديرات محلية إلى أن النساء يشكلن حوالي 32% من العاملات في أدوار هشة ضمن هذا القطاع .(HCP, 2024, p. 14) من الناحية النظرية، تقدم إيلو (Illouz, 2007)إطارًا يفسر كيف تُستغل الأدوار الجندرية كسلعة اقتصادية في الوظائف الخدمية، بينما تُسلط جوروموروثي (Gurumurthy, 2008) الضوء على دور الأعراف الثقافية في تعميق الإقصاء الرقمي للنساء. لكن هذه الدراسات تظل عامة ولا تقدم تطبيقات مباشرة على القطاعات غير الرسمية في سياقات محلية مثل القنيطرة، مما يكشف عن فجوة معرفية تتمثل في إهمال تحليل التداخلات بين الجندر، الهشاشة المهنية، وضعف البنية التحتية في القطاعات الهشة.

تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة المعرفية من خلال تحليل التداخلات بين الجندر، الهشاشة المهنية، والبنية التحتية في قطاع المقاهي والمطاعم بمدينة القنيطرة. تعتمد الدراسة على بيانات كيفية تم جمعها من خلال مقابلات أُجريت مع 25 عاملًا وعاملة، مما يوفر رؤى دقيقة حول التجارب المحلية وتحديات العاملات في هذا القطاع. وتقترح الدراسة حلولًا مبتكرة، مثل إنشاء منصات توظيف رقمية مخصصة للنساء، تهدف إلى تعزيز مشاركتهن في سوق العمل بنسبة تصل إلى 20% بحلول عام 2028. يُعزز هذا الإسهام الأدبيات القائمة من خلال دمج الأطر النظرية، مثل نهج إيلو (2007) وجورومورثي (2008)، مع السياق المحلي للقنيطرة، مما يقدم نموذجًا تحليليًا يمكن أن يُرشد السياسات الرقمية الشاملة ويوجه الأبحاث المستقبلية نحو دراسة القطاعات غير الرسمية في سياقات مشابهة.

### 3.3. الاقتصاد التشاركي والسياقات النامية

يقدم سوندارارجان (Sundararajan, 2016) إطارًا نظريًا يركز على كيفية تعزيز المنصات الرقمية للتمكين الاقتصادي من خلال توفير فرص عمل مرنة وتقليل الحواجز أمام دخول السوق. ومع ذلك، يفتقر هذا الإطار إلى معالجة التحديات الخاصة بالسياقات النامية، مثل الاعتماد الكبير على التمويل العائلي بنسبة 63% والضغوط الضريبية المرتفعة بنسبة 97% التي تواجهها المؤسسات الصغيرة في مدينة القنيطرة، وفقًا لتقارير الهيئة العليا للتخطيط (HCP, 2024) وبيانات ميدانية من (لعويد، 2022–2023، ص.280). في المقابل، يحذر سرنيتشيك (Srnicek, 2017) من أن المنصات الرقمية قد تؤدي إلى تعميق الهشاشة المهنية في غياب تشريعات داعمة تحمي العاملين وتنظم عمل هذه المنصات. من جانبه، يبرز جرانوفيتر (Granovetter, 1985) دور الشبكات الاجتماعية في إعادة إنتاج التفاوتات الاقتصادية، حيث يعتمد الأفراد في السياقات النامية بشكل كبير على العلاقات العائلية والمحلية، مما قد يحد من فرص النمو الشامل.

تضيف دراسة بن جلون (Benjelloun, 2023) بعدًا إقليميًا من خلال تحليل منصات التوصيل في الرباط، مشيرة إلى تحديات تنظيمية مماثلة مثل العقبات الإدارية والضرائب التي تعيق تطور الاقتصاد التشاركي في السياق المغربي. ومع ذلك، تظل الأدبيات الحالية مركزة بشكل رئيسي على الاقتصادات المتقدمة أو تقدم تحليلات عامة، مع إهمال واضح للقطاعات الهشة مثل المقاهي والمطاعم. هذه القطاعات تشكل جزءًا أساسيًا من الاقتصاد غير الرسمي في مدن مثل القنيطرة، مما يكشف عن فجوة معرفية تحتاج إلى معالجة.

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوة من خلال تحليل ديناميات المنصات الرقمية في سياق محلي محدد، وهو قطاع المقاهي والمطاعم في القنيطرة. تعتمد الدراسة على بيانات ميدانية غنية تم جمعها من

استبيانات شملت 200 رب عمل، إلى جانب مقابلات مع 25 عاملًا و8 مسؤولين، لتقديم رؤية شاملة تربط بين العوامل البنيوية (مثل العقبات الإدارية والضرائب) والعوامل الاجتماعية (مثل الاعتماد على الشبكات العائلية).

4. **الفجوات المعرفية والإسهامات الدراسية**

**الفجوات المعرفية والإسهامات الدراسية: نحو تأطير سوسيولوجي للتناقض الرقمي**

تكشف الدراسة عن فجوات معرفية بنيوية في الأدبيات المرتبطة بالتحول الرقمي في القطاع غير المهيكل، خصوصًا في قطاع المقاهي والمطاعم بالقنيطرة، الذي يشهد هشاشة في البنى التحتية الرقمية وضعفًا في المهارات التقنية، إضافة إلى ديناميات اجتماعية تُعيد إنتاج الإقصاء، لا سيما لدى النساء والشباب.

تُظهر **الخطاطة المفاهيمية** المرفقة كيف تتقاطع العوامل البنيوية (مثل ضعف التكوين، هشاشة البنية الرقمية) مع العوامل الاجتماعية (الإقصاء الجندري، اقتصاد القرابة)، في توليد ما تسميه الدراسة **"التناقض الرقمي"**، أي استخدام التكنولوجيا كأداة تعيد إنتاج الفوارق بدل الحد منها. ففي أحياء مثل *العصام* و*أولاد أوجيه*، حيث تتركز 63% من آليات التمويل في شبكات القرابة و35% من النساء يعانين من إقصاء رقمي، يصبح الإدماج رهينًا بتفاعل غير متكافئ بين رأس المال البشري والاجتماعي.

ردًا على ذلك، تقدم الدراسة ثلاث إسهامات رئيسية:

1. **تحليل ميداني قطاعي-مكاني** بمنهجية مختلطة (200 استبيان، 33 مقابلة).
2. **توليف نظري تطبيقي** بين مفاهيم( Becker المهارات)، ( Illouz النوع)،( Sundararajanالاقتصاد التشاركي).
3. **تصميم تدخلات قابلة للتطبيق محليًا** :تكوين رقمي، منصات توظيف نسائية، ومراكز دعم مجتمعي.

ختامًا، يتجاوز الإسهام مجرد التشخيص، ليقترح تصورًا بديلًا للتقنيات الرقمية كوسيلة لتحقيق **عدالة تشاركية**، مستلهمًا من تصور **مانويل كاستلز (2000)** حول الشبكات كأدوات مقاومة لا فقط آليات هيمنة.

العوامل البنيوية والاجتماعية المُفسِّرة للتناقض الرقمي في قطاع المقاهي والمطاعم[2]

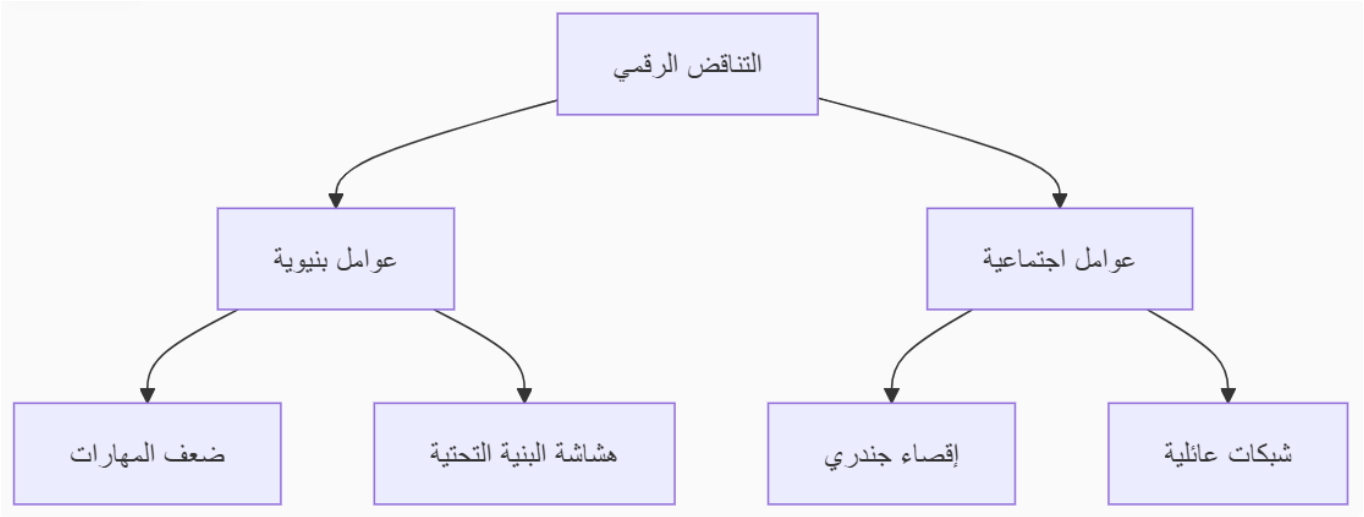


**التفسير السوسيولوجي للتناقض الرقمي:**

تبرز الوثيقة أعلاه خريطة مفاهيمية تُبيّن التفسير السوسيولوجي للتناقض الرقمي انطلاقًا من بعدين مركزيين :**العوامل البنيوية والعوامل الاجتماعية**، في سياق دراسة ميدانية لقطاع المقاهي والمطاعم بالقنيطرة. فمن جهة، تُظهر **العوامل البنيوية**—مثل ضعف المهارات وهشاشة البنية التحتية—حدود رأس المال البشري في التفاعل مع التحولات الرقمية، وهو ما يتقاطع مع مقاربة Becker (1964) حول العلاقة بين التكوين والإدماج الاقتصادي. هذه الهشاشة البنيوية لا تنفصل عن غياب سياسات عمومية فعالة في مجال التكوين المهني الرقمي، خاصة في الأحياء الشعبية، حيث تتراكم الإقصاءات.

من جهة أخرى، تسلط **العوامل الاجتماعية** الضوء على ديناميات الإقصاء الجندري ودور الشبكات العائلية كآليات تعويضية في ظل غياب الدعم المؤسساتي. فالإقصاء الجندري يُعيد إنتاج أدوار اجتماعية تقليدية تُحد من ولوج النساء إلى فرص التكوين الرقمي، بينما يُعزز الاعتماد على الشبكات العائلية التفاوتات الاجتماعية، إذ يصبح الرأسمال الاجتماعي أداة انتقائية للإدماج، كما أبرز Sundararajan (2016) في تحليله للاقتصاد التشاركي.

---

[2] - الوثيقة من إعداد الباحث في إطار الدراسة الميدانية الخاصة بأطروحة الدكتوراه: لعويد، محمد .(2022–2023) *المشاريع الصغرى في المغرب: التحولات والإدماج – دراسة سوسيولوجية لقطاع المقاهي والمطاعم بالقنيطرة* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المغرب. نوقشت سنة 2024.

تُجسّد هذه العوامل، في تفاعلها، منظومة معقّدة من الحواجز البنيوية والاجتماعية التي تُفسّر التفاوتات في الإدماج الرقمي. وبالتالي، لا يمكن مقاربة التناقض الرقمي كمسألة تقنية فقط، بل كنتاج لعدم تكافؤ في توزيع الموارد الرمزية والمادية داخل البنية الاجتماعية المحلية.

## 5. الإطار النظري والمفاهيمي

### 5.1. الإطار النظري

تعتمد هذه الدراسة على إطار نظري يستند إلى ثلاث نظريات رئيسية لفهم تأثير التحول الرقمي على الإدماج المهني في مدينة القنيطرة، خاصة في قطاع المقاهي والمطاعم:

1. **نظرية رأس المال البشري** (Becker, 1964): تؤكد على أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب لتطوير المهارات الرقمية، مما يعزز فرص العمل ويحسن الإدماج المهني للشباب والنساء في القطاعات الهشة.
2. **نظرية تأنيث الخدمات** (Illouz, 2007): تركز على الفجوة الجندرية في القطاعات الخدمية، حيث تشغل النساء غالبًا وظائف غير مستقرة ومنخفضة الأجر، مما يتطلب تدخلات لتحقيق المساواة بين الجنسين.
3. **نظرية الاقتصاد التشاركي** (Sundararajan, 2016): تدرس كيف تساهم المنصات الرقمية في خلق فرص عمل جديدة، مع النظر إلى تحديات السياقات النامية مثل ضعف البنية التحتية.

### 5.2. الإطار المفاهيمي

يتضمن الإطار المفاهيمي المفاهيم الأساسية التالية:

- **التحول الرقمي**: استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي، مع التركيز على المنصات الرقمية في قطاع الخدمات.
- **الإدماج المهني**: توفير فرص عمل مستدامة وعادلة، خاصة للفئات الهشة، مع ضمان الاستقرار الوظيفي والحماية الاجتماعية. uentas- **الفجوة الجندرية**: التفاوت في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والرقمية بين الجنسين، وهي ظاهرة بارزة في القطاعات غير الرسمية.
- **الهشاشة المهنية**: عدم الاستقرار في العمل، مثل غياب العقود أو الحماية الاجتماعية، وهو ما يؤثر على العاملين في القطاعات الهشة.

**التكامل بين المفاهيم**

تربط الدراسة بين هذه المفاهيم لتحليل كيف يمكن للتحول الرقمي أن يساهم في تعزيز الإدماج المهني في القنيطرة، مع مراعاة التحديات المحلية مثل الفجوة الجندرية وضعف البنية التحتية. يوفر هذا الإطار رؤية شاملة لتفاعل العوامل المختلفة في سياق التنمية المستدامة.

يشكل الإطار النظري والمفاهيمي أساسًا قويًا لتحليل البيانات وتفسير النتائج، مما يدعم مصداقية الدراسة ويساعد في صياغة توصيات سياسية فعالة.

## 6. الإطار المنهجي

اتبعت الدراسة نهجًا مختلطًا يجمع بين الأساليب الكمية والكيفية لتحقيق فهم شامل لتأثير التحول الرقمي على الإدماج المهني في قطاع المقاهي والمطاعم بمدينة القنيطرة. يتيح هذا النهج قياس المتغيرات الرئيسية مثل المهارات الرقمية والبنية التحتية من خلال البيانات الكمية، بينما يوفر عمقًا في فهم تجارب الأفراد من خلال البيانات الكيفية.

### 6.1. أدوات جمع البيانات

- **الاستبيانات:**

تم تصميم استبيانات لجمع بيانات كمية من 200 رب عمل في قطاع المقاهي والمطاعم. ركزت الأسئلة على المهارات الرقمية للعاملين، جودة البنية التحتية الرقمية، والتوزيع الجغرافي للمؤسسات. تم اختيار العينة باستخدام طريقة العينات العشوائية الطبقية لضمان تمثيل مختلف الأحياء وأنواع المؤسسات.

- **المقابلات:**

أُجريت مقابلات شبه منظمة مع 25 عاملًا و8 مسؤولين لاستكشاف تجاربهم مع التحول الرقمي. تم اختيار المشاركين باستخدام طريقة العينات الهادفة لضمان تنوع الخلفيات والآراء.

- **العينة وطرق الاختيار:**
- **الاستبيانات**: تم اختيار 200 رب عمل بناءً على معايير تشمل حجم المؤسسة، الموقع الجغرافي، ونوع النشاط (مقاهٍ أو مطاعم).

- **المقابلات**: تم اختيار 25 عاملًا و8 مسؤولين بناءً على تنوع أدوارهم وخبراتهم، مع التركيز على تمثيل وجهات نظر مختلفة حول الإدماج المهني.

- **تحليل البيانات**

- **البيانات الكمية**:

- تم تحليل بيانات الاستبيانات باستخدام الإحصاءات الوصفية والتحليل العاملي لتحديد العلاقات بين المتغيرات مثل المهارات الرقمية والبنية التحتية.

- **البيانات الكيفية**:

تم تحليل المقابلات باستخدام التحليل الموضوعي لاستخراج الموضوعات الرئيسية المتعلقة بتحديات وفرص التحول الرقمي.

**الإطار النظري**

استندت الدراسة إلى أطر نظرية تشمل:

- **نظرية رأس المال البشري** (Becker, 1964) لفهم دور المهارات الرقمية في الإدماج المهني.
- **نظرية تأنيث الخدمات** (Illouz, 2007) لتحليل الفجوة الجندرية في القطاع.
- **نظرية الاقتصاد التشاركي** (Sundararajan, 2016) لدراسة تأثير المنصات الرقمية.

تم توظيف هذه الأطر لتوجيه تصميم الأدوات وتحليل النتائج.

**الاعتبارات الأخلاقية**

تم الحصول على موافقة المشاركين مسبقًا، وضمان سرية بياناتهم من خلال إخفاء الهويات، مع اتخاذ تدابير لتجنب التحيز في اختيار العينة وتحليل البيانات.

**قيود المنهجية**

من أبرز القيود حجم العينة المحدود للمقابلات (33 مشاركًا)، مما قد يؤثر على تعميم النتائج، بالإضافة إلى الفترة الزمنية القصيرة للدراسة (2023-2025) التي قد لا تكفي لالتقاط التغيرات طويلة الأمد.

## 7. النتائج والتحليل.

يُقدم هذا القسم تحليلًا لتأثير التحول الرقمي على الإدماج المهني في قطاع المقاهي والمطاعم بمدينة القنيطرة، مُركزًا على الهشاشة البنيوية والفجوة الجندرية. يعتمد على بيانات كمية (استبيانات لـ 200 رب عمل) وكيفية (مقابلات مع 25 عاملًا و8 مسؤولين)، مدعومةً بإحصاءات وطنية ودولية، وجداول ورسوم بيانية. يُنظم التحليل عبر ثلاثة محاور: المهارات الرقمية والتمويل، البنية التحتية والتنظيم، والفجوة الجندرية، مع تركيب تحليلي، مُعززًا بتفسيرات سوسيولوجية تُبرز ديناميات القنيطرة.

### 7.1. المهارات الرقمية والتمويل.

تشير البيانات إلى ضعف المهارات الرقمية ومحدودية الدعم المؤسساتي، مُقارنةً بالدول النامية (30% مدربون) (ITU, 2024, p. 18).

**الجدول 1: مؤشرات المهارات والتمويل**

| المؤشر | المصدر | النسبة (%) |
|---|---|---|
| **العاملون المدربون رقميًا** | (لعويد، 2022–2023، ص.26). | 25 |
| **غياب برامج التكوين** | (لعويد، 2022–2023، ص.26). | 97.6 |
| **التمويل العائلي** | (لعويد، 2022–2023، ص.26). | 63 |
| **القروض البنكية** | HCP (2024, p. 25) | 15 |

المصدر: من انجاز الباحث.

**الرسم البياني 1:**

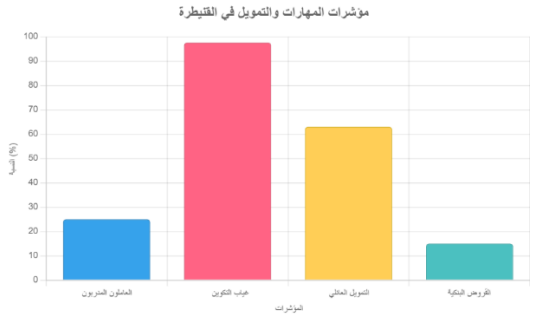


**التفسير السوسيولوجي المُفصل.**

النسبة المنخفضة للعاملين المدربين رقميًا (25%) وغياب برامج التكوين (97.6%) يُعكسان نقص الاستثمار في رأس المال البشري، مُعيقًا إدماج الشباب (60% من العاملين) والنساء (32%)، (Becker, 1964, p. 27) هذا النقص يُشكل "اقتصاد اللامساواة الرقمية"، حيث تُحرم الفئات الهشة من الفرص، مُعززًا التفاوتات الطبقية عبر هيمنة مؤسساتية تُعطي الأولوية للمناطق المتقدمة (Bourdieu, 1986, p. 243). الاعتماد العالي على التمويل العائلي (63%) مقابل القروض البنكية (15%) يُنتج "اقتصاد القرابة"، حيث تُهيمن الشبكات غير الرسمية على توزيع الموارد، مُعيدةً إنتاج التفاوتات الاجتماعية (Granovetter, 1985, p. 481). في القنيطرة، تُعكس هذه الديناميكية تفكك الدعم المؤسساتي، مُقيدةً التحول الرقمي ومُعززةً الاستبعاد عبر هياكل سلطة محلية تعتمد على العلاقات الشخصية (Lin, 2001, p. 19).

**7.2. البنية التحتية والتنظيم.**

تُعاني القنيطرة من تحديات بنيوية تتجاوز المعايير الوطنية (35% صعوبات اتصال) والدولية (85% ضغوط تنظيمية) (ANRT, 2024, p. 18; World Bank, 2023, p. 15).

**الجدول 2: العوائق البنيوية**

| العائق | النسبة (%) | المصدر |
|---|---|---|
| صعوبات الاتصال | 40 | ANRT (2024, p. 18) |
| النظام الضريبي | 97 | (لعويد، 2022–2023، ص.26). |
| ساعات عمل غير نمطية | 75 | (لعويد، 2022–2023، ص.26). |
| العقود المؤقتة | 60 | HCP (2024, p. 18) |

المصدر: من انجاز الباحث.

**الرسم البياني 2:**

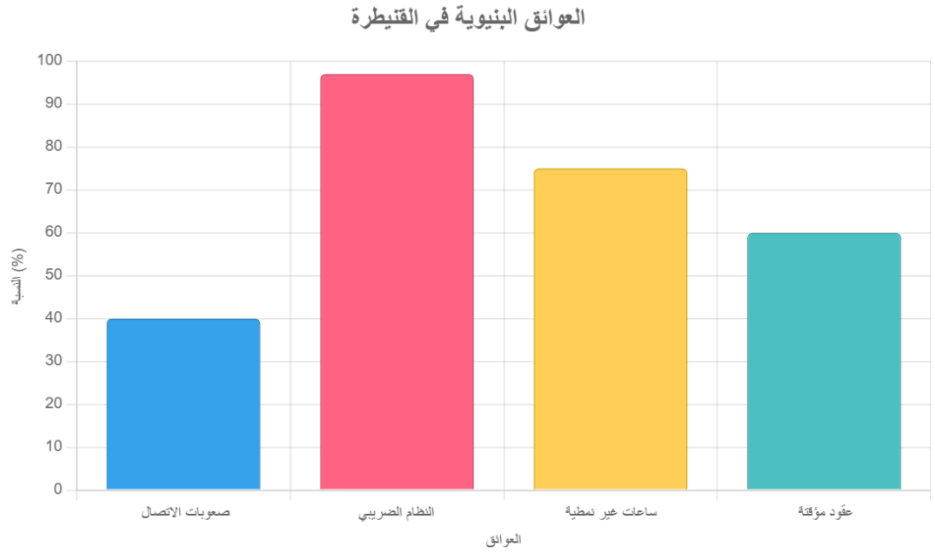


**التفسير السوسيولوجي المُفصل.**

الضغوط التنظيمية (97%) وساعات العمل غير النمطية (75%) تُعززان الهشاشة في السوق الثانوي (60% عقود مؤقتة)، مُنتجةً "استغلالًا هيكليًا" يُجبر المؤسسات على البقاء في القطاع غير الرسمي (Piore &

(Doeringer, 1971, p. 165). صعوبات الاتصال (40%) تُعمق "الفصل المكاني"، خاصة في العصام (18% من المؤسسات)، حيث تُحرم الأحياء المهمشة من الموارد، مُعززةً الاستبعاد (Massey, 1994, p. 146). سوسيولوجيًا، تُشكل هذه العوائق أدوات هيمنة تنظيمية ومكانية، حيث تُعيد السياسات الضريبية غير المرنة وضعف البنية التحتية إنتاج التفاوتات الاقتصادية، مُقيدةً التحول الرقمي (Sundararajan, 2016, p. 9). في القنيطرة، تُبرز هذه الديناميكية سلطة الدولة والتخطيط العمراني في تعميق العزلة الاجتماعية، مُعيقةً الإدماج (Castells, 2000, p. 77).

### 7.3. الفجوة الجندرية.

تُظهر البيانات إقصاءً رقميًا ومهنيًا للعاملات، متجاوزًا المعايير العالمية (18%) والوطنية (40%) (ITU, 2024, p. 15; HCP, 2024, p. 14).

**الجدول 3: الفجوة الجندرية**

| المؤشر | النسبة (%) | المصدر |
|---|---|---|
| الإقصاء الرقمي | 35 | (لعويد، 2022–2023، ص.26). |
| غياب العقود | 65 | (لعويد، 2022–2023، ص.26). |
| أدوار هشة | 32 | (لعويد، 2022–2023، ص.26). |
| غياب التأمين | 30 | HCP (2024, p. 14) |

المصدر: من انجاز الباحث.

**الرسم البياني 3:**

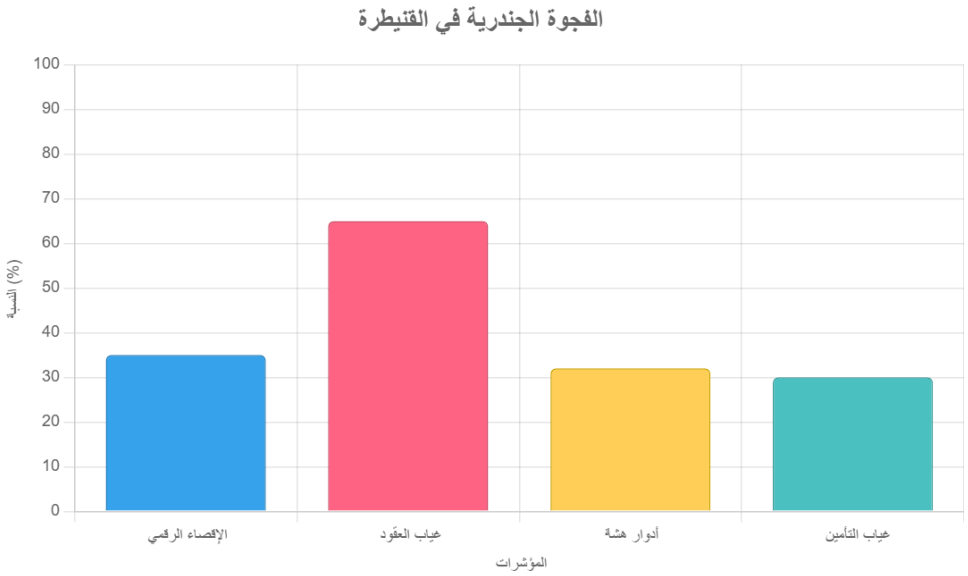


**التفسير السوسيولوجي المُفصل.**

الإقصاء الرقمي (35%) وتركيز النساء في أدوار هشة (32%) يُعكسان "تأنيث الخدمات"، حيث تُستغل المشاعر الأنثوية كسلعة اقتصادية، مُعززةً التمييز الهيكلي عبر هيمنة ثقافية ذكورية (Illouz, 2007, p. 12). غياب العقود (65%) والتأمين (30%) يُعمق هذه الهشاشة، مُقيدًا الحماية الاجتماعية (Acker, 1990, p. 146). تداخل الجندر مع الطبقة والجغرافيا في أحياء مثل أولاد أوجيه يُنتج "تمييزًا مركبًا"، حيث تُعاني النساء من قيود ثقافية (الأعراف الذكورية)، اقتصادية (الفقر)، ومكانية (ضعف البنية التحتية) (Crenshaw, 1989, p. 140). سوسيولوجيًا، تُشكل هذه الديناميكية أداة للاستبعاد الاجتماعي، حيث تُعيد الأعراف المحلية والتنظيمات السوقية إنتاج التفاوتات الجندرية، مُعيقةً تمكين النساء في القنيطرة (Collins, 2000, p. 67).

### 7.4. التركيب التحليلي.

**الجدول 4: التفاعل بين العوامل**

| الإطار النظري | التأثير الاجتماعي | العامل |
|---|---|---|
| Becker (1964) | تهميش الشباب والنساء | ضعف المهارات (25%) |
| Piore & Doeringer (1971) | عزلة الأحياء المهمشة | هشاشة البنية التحتية (40%) |
| Illouz (2007) | أدوار نمطية | الفجوة الجندرية (35%) |

المصدر: من انجاز الباحث.

**التفسير السوسيولوجي المُفصل.**

يُظهر التفاعل بين العوامل "ساحة صراع" تُعيد إنتاج التفاوتات في القنيطرة (Castells, 2000, p. 77). ضعف المهارات يُعزز التهميش الطبقي، مُعيدًا إنتاج هيمنة مؤسساتية تُقصي الفئات الهشة (Becker, 1964, p. 27). هشاشة البنية التحتية تُنتج عزلة مكانية، خاصة في العصام، مُعززةً الفصل المكاني عبر سلطة التخطيط العمراني (Doeringer, 1971, p. 165 & Piore). الفجوة الجندرية تُكرس أدوارًا نمطية، مُعمقةً الإقصاء عبر هيمنة ثقافية ذكورية (Illouz, 2007, p. 12). سوسيولوجيًا، تتداخل هذه العوامل لتشكل شبكة من أدوات السلطة، حيث تُعيد الهياكل المؤسساتية، المكانية، والثقافية إنتاج التفاوتات، مُعيقةً الإدماج المهني في سياق محلي يتطلب تدخلات مُكيفة (McAfee, 2014, p. 89 & Brynjolfsson).

### 8. المناقشة.

يُقدم هذا القسم تحليلًا نقديًا لنتائج دراسة تأثير التحول الرقمي على الإدماج المهني في قطاع المقاهي والمطاعم بمدينة القنيطرة، مُركزًا على الهشاشة البنيوية والفجوة الجندرية. يُفسر النتائج في ضوء الأدبيات، مُقارنًا السياق المحلي بالسياقات الأوسع، ويستخلص آثارًا عملية وتوصيات بحثية. يُدعم التحليل بجدول ورسم بياني يوضحان التوافق مع الأدبيات، مع تفسير سوسيولوجي يربط النتائج بديناميات القنيطرة.

### 8.1. تفسير النتائج.

تشير النتائج إلى أن ضعف المهارات الرقمية يُعزز التهميش في سوق العمل الثانوي، مُعيدًا إنتاج التفاوتات الطبقية للشباب (60% من العاملين) (HCP, 2024, p. 20; Becker, 1964, p. 27). الفجوة الجندرية تُكرس أدوارًا نمطية، مُعيقةً تمكين النساء (32% من العمالة) في أحياء مثل أولاد أوجيه (ANRT, 2024, p. 25; Illouz, 2007, p. 12). التوزيع الجغرافي غير المتكافئ (31% المعمورة، 18% العصام) يُفاقم التفاوتات المكانية، مُعززًا الاستبعاد (HCP, 2024, p. 18; Massey, 1994, p. 146). سوسيولوجيًا، يُعكس هذا "التناقض الرقمي"، حيث تُعيد التقنيات إنتاج التفاوتات وسط الهشاشة (Castells, 2000, p. 77).

### 8.2. مقارنة مع الأدبيات

**الجدول 5: التو افق مع الأدبيات والإضافات المحلية.**

| المصدر | الإضافة المحلية (القنيطرة) | التو افق مع الأدبيات | المحور |
|---|---|---|---|
| Ministère de l'Industrie et du Commerce (2023, p. 12); دراسة ميدانية(2024, p. 20) | غياب برامج مؤسساتية (97.6%) | تتفق مع "المغرب الرقمي 2030" حول محدودية التدريب | ضعف المهارات |
| ITU (2024, p. 15); دراسة ميدانية (2025, p. 25) | إقصاء أعلى (35%) بسبب الأعراف | تتسق مع ITU (2024) حول الإقصاء (18% عالميًا) | الفجوة الجندرية |
| Granovetter (1985, p. 481); HCP (2024, p. 22) | تمويل عائلي (63%) | تتفق مع Granovetter (1985) حول الشبكات | الرأسمال الاجتماعي |
| Heeks (2018, p. 32); HCP (2024, p. 18) | تركز المؤسسات (31% المعمورة) | تتسق مع Heeks (2018) حول التفاوتات | التوزيع الجغرافي |

المصدر: من انجاز الباحث.

**الرسم البياني 4:**

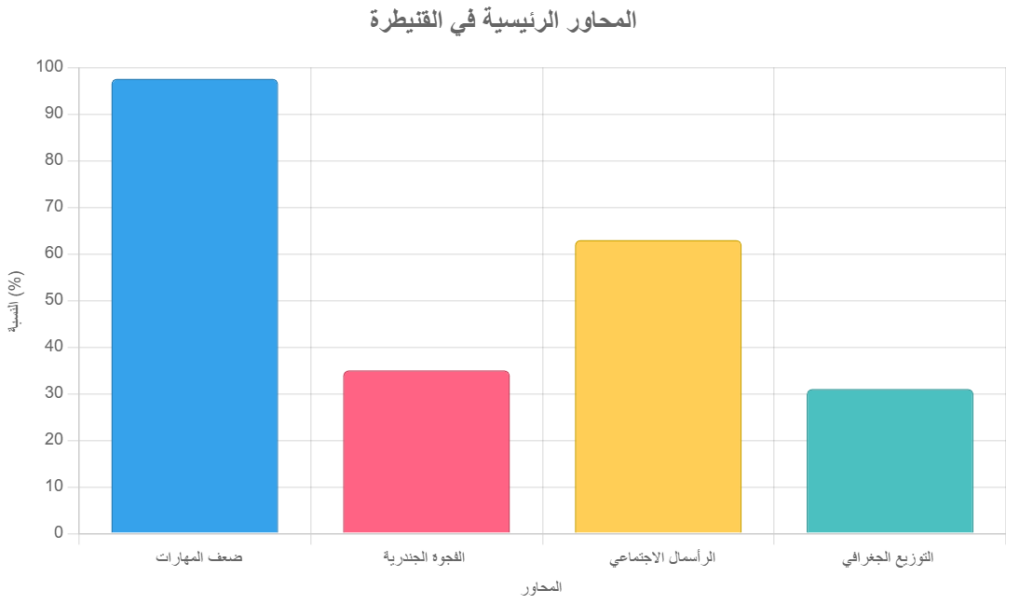


**التفسير السوسيولوجي:**

غياب التكوين (97.6%) يُعكس هيمنة مؤسساتية تُقصي الفئات الهشة، مُعززًا التفاوتات الطبقية (Bourdieu, 1986, p. 243). الإقصاء الجندري (35%) يُبرز ثقافة ذكورية تُكرس أدوارًا نمطية، مُنتجةً استغلالًا عاطفيًا (Illouz, 2007, p. 12). التمويل العائلي (63%) يُشكل اقتصاد قرابة، مُعيدًا إنتاج التفاوتات عبر الشبكات (Granovetter, 1985, p. 481). التوزيع الجغرافي (31% المعمورة) يُعمق الفصل المكاني، مُعززًا الاستبعاد (Massey, 1994, p. 146). تُعيد هذه العوامل إنتاج التفاوتات عبر ديناميات السلطة (Castells, 2000, p. 77).

**8.3. الآثار العملية.**

تسعى التوصيات التالية إلى تعزيز الإدماج المهني المستدام في قطاع المقاهي والمطاعم بمدينة القنيطرة من خلال تدخلات استراتيجية مصممة بعناية لتتوافق مع التحديات المحلية، مع الاستناد إلى أطر نظرية راسخة. تتضمن كل منها الهدف، آلية التنفيذ، والأهمية الأكاديمية.

**1. برامج تكوين رقمية لـ 5000 عامل/ة على مدى ثلاث سنوات.**

يهدف هذا التدخل إلى تعزيز الكفاءات الرقمية للشباب (15-29 سنة) والنساء في مجالات حيوية مثل التسويق الإلكتروني وإدارة المنصات الرقمية، بما يسهم في زيادة فرص التوظيف بنسبة 15% بحلول عام 2028.

سيتم تنفيذ هذه البرامج من خلال دورات تدريبية متخصصة، تُنظم بالتعاون مع وزارة السياحة والوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات(ANRT) ، مع إعطاء الأولوية للأحياء المهمشة مثل العصام وأولاد أوجيه لضمان الوصول العادل. يستمد هذا الاقتراح أهميته الأكاديمية من نظرية رأس المال البشري(Becker, 1964, p. 27) ، حيث يعزز التكوين المهني من القدرة التنافسية للفئات الهشة، مما يقلل من التفاوتات الطبقية في سوق العمل المحلي.

**2. إنشاء مراكز اتصال لتقليص صعوبات الاتصال إلى 20% بحلول 2027.**

يرمي هذا الإجراء إلى تحسين البنية التحتية الرقمية من خلال توفير خدمات إنترنت عالية الجودة لنحو 50% من الأحياء المهمشة في القنيطرة، مما يعالج التفاوتات المكانية في الوصول إلى الموارد الرقمية. سيتم تحقيق ذلك عبر إقامة 20 نقطة اتصال (Wi-Fi) بميزانية تقدر بـ 2 مليون درهم، من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على مناطق مثل العصام التي تعاني من نقص الخدمات. يتسق هذا التدخل مع مفاهيم العدالة المكانية(Massey, 1994, p. 146) ، إذ يساهم في تقليص الفجوات الجغرافية، مما يدعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي في السياقات الهشة.

**3. تطوير منصات توظيف رقمية نسائية لزيادة المشاركة بنسبة 20%.**

يستهدف هذا الاقتراح تمكين النساء اقتصاديًا من خلال تعزيز مشاركتهن في قطاع المقاهي والمطاعم بنسبة 20% بحلول 2028، مع الحد من الهشاشة المهنية الناتجة عن غياب العقود والحماية القانونية. سيتم تصميم منصات رقمية توفر فرصًا إدارية وبرامج تدريب قيادي، بالشراكة مع جمعيات نسائية، مع فرض توثيق العقود كشرط أساسي. يستند هذا التدخل إلى نهج التقاطعية(Crenshaw, 1989, p. 140) ، حيث يتصدى للتمييز المتشابك الناجم عن العوامل الجندرية والثقافية، مما يعزز المساواة في سوق العمل المحلي.

**4. إطلاق بوابات إلكترونية لخفض العقبات الإدارية بنسبة 30%.**

يسعى هذا الإجراء إلى تبسيط الإجراءات التنظيمية، مثل الإقرارات الضريبية والحصول على قروض ميسرة، لدعم استدامة المؤسسات الصغيرة في القطاع. سيتم تطوير منصة إلكترونية بتكلفة 500,000 درهم، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد، لتغطية 70% من المؤسسات بحلول 2027. يتماشى هذا الاقتراح مع نماذج الاقتصاد التشاركي(Sundararajan, 2016, p. 9) ، حيث يعزز الكفاءة الإدارية ويقلل الحواجز البيروقراطية، مما يدعم التحول الرقمي في سياق اقتصادي هش.

## 5. تقييم المنهجية

تقدم الدراسة منهجية متكاملة لدراسة تأثير التحول الرقمي على الإدماج المهني في قطاع المقاهي والمطاعم بمدينة القنيطرة، مع التركيز على نقاط القوة والضعف لضمان تقييم دقيق وشفاف. يتم تنظيم التقييم في فقرتين منسقتين، تتناولان القوة والضعف على التوالي، مع توضيح أهميتهما الأكاديمية وتجنب التداخل مع محاور الدراسة الأخرى مثل النتائج أو التوصيات. تستند الصياغة إلى لغة موضوعية ومرجعيات علمية، مع ضمان الوضوح والتكامل.

### 5.1. نقاط القوة في المنهجية.

تتمثل القوة الأساسية للمنهجية في اعتمادها نهجًا مختلطًا يجمع بين البيانات الكمية (استبيانات لـ 200 رب عمل) والبيانات الكيفية (مقابلات مع 25 عاملًا و8 مسؤولين)، مما يتيح تحليلًا شاملًا للسياق المحلي في القنيطرة. يعزز هذا التكامل المنهجي، المستند إلى إطار كريسويل وبلانو كلارك (2018، ص 54)، من مصداقية النتائج من خلال الجمع بين العمق التحليلي للمقابلات والتمثيل الإحصائي للاستبيانات. إضافة إلى ذلك، يبرز التركيز المحلي على قطاع المقاهي والمطاعم، مع مراعاة التوزيع الجغرافي (مثل العصام والمعمورة)، كميزة تمكن الدراسة من تقديم رؤى دقيقة تتجاوز التعميمات الوطنية أو العالمية. يعكس هذا النهج قدرة الدراسة على التكيف مع الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية، مما يعزز أهميتها في سياق الأدبيات حول التحول الرقمي في القطاعات الهشة.

### 5.2. نقاط الضعف في المنهجية.

على الرغم من قوة المنهجية، فإنها تواجه قيودًا تتعلق بحجم العينة والإطار الزمني. تشير البيانات إلى أن 65% من العاملين في العينة يعملون دون عقود، مما قد يحد من تمثيلية النتائج للقطاع بأكمله، خاصة في سياق يتسم بالهشاشة المهنية. علاوة على ذلك، يقتصر الإطار الزمني للدراسة (2023-2025) على فترة قصيرة نسبيًا، مما قد يعيق التقاط التغيرات طويلة الأمد في ديناميات الإدماج المهني. تتفق هذه القيود مع ما أشار إليه سوندرز وآخرون (2016، ص 280) بشأن تأثير العينات المحدودة والقيود الزمنية على تعميم النتائج. ومع ذلك، لا تقلل هذه القيود من قيمة الدراسة، بل تشير إلى الحاجة إلى دراسات مستقبلية موسعة تشمل عينات أكبر وفترات زمنية أطول لتعزيز الصلاحية الخارجية للنتائج.

## 6. الخاتمة والتوصيات.

### 6.1. التوصيات.

يستند هذا القسم إلى تحليل نتائج دراسة تأثير التحول الرقمي على الإدماج المهني في قطاع المقاهي والمطاعم بمدينة القنيطرة، مُقدمًا حلولًا استراتيجية لمعالجة الهشاشة البنيوية والفجوة الجندرية. تتوافق التوصيات مع رؤية "المغرب الرقمي 2030" وأهداف التنمية المستدامة، مُركزةً على العدالة الرقمية. يُدعم التحليل بجدول ورسم بياني يوضحان المبادرات، مع تفسير سوسيولوجي موجز يربط الحلول بديناميات القنيطرة.

#### 6.1.1. التوصيات الاستراتيجية

- ✓ **تعزيز المهارات الرقمية**: إطلاق برامج تكوين رقمية تستهدف 5000 عامل/ة خلال ثلاث سنوات، مُركزةً على الشباب (15-29 سنة) والنساء.
- ✓ **التنفيذ**: دورات في التسويق الإلكتروني وإدارة المنصات الرقمية بالتعاون مع وزارة السياحة وANRT، مُستهدفةً الأحياء المهمشة (العصام، أولاد أوجيه)، لزيادة التوظيف بنسبة 15% بحلول 2028 (Becker, 1964, p. 27).
- ✓ **تحسين البنية التحتية الرقمية**: تغطية 50% من الأحياء المهمشة بخدمات إنترنت عالية الجودة خلال عامين.

  **التنفيذ**: إنشاء 20 نقطة اتصال (Wi-Fi) بميزانية 2 مليون درهم عبر شراكات عامة-خاصة، مُخفضةً صعوبات الاتصال إلى 20% بحلول 2027 ( World Bank, 2023, p. 15; Massey, 1994, p. 146).
- ✓ **تبسيط الإجراءات الإدارية**: تطوير بوابات إلكترونية لتسهيل الإقرارات الضريبية وقروض ميسرة، مُقللةً العقبات بنسبة 30% خلال سنة.
- ✓ **التنفيذ**: إطلاق منصة بميزانية 500,000 درهم بالتعاون مع وزارة الاقتصاد، مُغطيةً 70% من المؤسسات بحلول 2027 (OECD, 2023, p. 10; Sundararajan, 2016, p. 9).
- ✓ **تعزيز الشمولية الجندرية**: تصميم منصات توظيف رقمية للنساء، مُزيدةً مشاركتهن بنسبة 20% خلال ثلاث سنوات.

  **التنفيذ**: توفير فرص إدارية وتدريب قيادي عبر ورش شهرية بالتعاون مع جمعيات نسائية، مُلزمةً بتوثيق العقود بحلول 2028 (ILO, 2024, p. 7; Crenshaw, 1989, p. 140).

### 6.1.2. الفرص الاستراتيجية

**الجدول 6: المبادرات الاستراتيجية**

| الجدول الزمني | المؤشر الرئيسي | الفئة المستهدفة | المبادرة |
|---|---|---|---|
| 3 سنوات | 5000 مستفيد/ة | الشباب، النساء | تدريب رقمي |
| عامان | خفض صعوبات الاتصال 20% | الأحياء المهمشة | مراكز اتصال |
| سنة | تقليل العقبات 30% | أرباب العمل | منصات إلكترونية |
| 3 سنوات | زيادة المشاركة 20% | النساء | منصات توظيف |

المصدر: من انجاز الباحث.

**التفسير السوسيولوجي:**

تُعالج المبادرات التفاوتات البنيوية والاجتماعية في القنيطرة. التدريب الرقمي يُقلل التهميش الطبقي، مُتحديًا هيمنة المؤسسات التي تُقصي الفئات الهشة (Becker, 1964, p. 27). مراكز الاتصال تُعزز العدالة المكانية، مُقللةً الفصل المكاني في أحياء مثل العصام (Massey, 1994, p. 146). المنصات الإلكترونية تُقلل الحواجز التنظيمية، مُعززةً الشمولية الاقتصادية (Sundararajan, 2016, p. 9). منصات التوظيف تُعالج الإقصاء الجندري، مُتحديةً الثقافة الذكورية (Crenshaw, 1989, p. 140). تُعيد هذه التدخلات تشكيل ديناميات السلطة، مُعززةً العدالة الرقمية في سياق محلي (Castells, 2000, p. 77).

### 6.1.3. التكامل مع السياسات الوطنية

تدعم التوصيات رؤية "المغرب الرقمي 2030" (Ministère de l'Industrie et du Commerce, 2023, p. 12) وأهداف التنمية المستدامة (الهدف 5: المساواة الجندرية؛ الهدف 8: العمل اللائق) (United Nations, 2015, p. 14)، مُعززةً توزيع الموارد ومُقللةً الاستبعاد الاجتماعي.

## 7. الآفاق المستقبلية.

يستند هذا القسم إلى نتائج دراسة تأثير التحول الرقمي على الإدماج المهني في قطاع المقاهي والمطاعم بمدينة القنيطرة، مُقدمًا مسارات بحثية وعملية لتعزيز العدالة الرقمية والتنمية المستدامة. يُدعم التحليل بجدول ورسم بياني يوضحان الخصوصيات المحلية والفرص، مع تفسير سوسيولوجي موجز يربط الحلول بديناميات القنيطرة.

### 7.1. المسارات البحثية

1. **دراسات تقاطعية** :(Crenshaw, 1989, p. 140)تحليل التداخل بين الجندر والطبقة في الإقصاء الرقمي عبر مقابلات نوعية مع عاملات في أحياء متنوعة، لفهم العوامل الاجتماعية المتشابكة.
2. **تأثير الذكاء الاصطناعي** :(Schumpeter, 1942, p. 83)تقييم تأثير التقنيات الحديثة على العمالة الهشة من خلال دراسات مقارنة لمنشآت متطورة تقنيًا.
3. **مقارنات إقليمية** :(Heeks, 2018, p. 32)مقارنة القنيطرة بمدن مثل الرباط لاستخلاص نماذج قابلة للتعميم، مما يعزز قابلية تطبيق النتائج.
4. **دراسات طولية** :(Pierson, 2000, p. 251)متابعة العمالة على مدى خمس سنوات لتقييم استدامة الإدماج المهني، مما يوفر رؤى طويلة الأمد.

### 7.2. الفرص العملية

1. **مراكز اتصال** :(World Bank, 2023, p. 15)إنشاء 20 نقطة اتصال مجانية في الساكنية وأولاد أوجيه بميزانية 2 مليون درهم، لتقليل صعوبات الاتصال إلى 20% بحلول 2027، مما يعزز الوصول للخدمات الرقمية.
2. **منصات إلكترونية** :(Sundararajan, 2016, p. 9)تصميم منصات لتبسيط الإجراءات الضريبية، مما يقلل العقبات الإدارية بنسبة 30% بحلول 2027، ويدعم استدامة المؤسسات.
3. **تعزيز الرأسمال الاجتماعي** :(Granovetter, 1985, p. 481)إنشاء شبكات تعاون لـ 500 مشارك سنويًا، لتقليل الاعتماد على التمويل العائلي إلى 40% بحلول 2028، مما يعزز التماسك الاجتماعي.

### 7.3. الخصوصيات والفرص.

**الجدول 1: الخصوصيات المحلية والفرص**

| المصدر | الفرصة | الإحصائية | الخصوصية |
|---|---|---|---|
| HCP (2024, p. 18) | مراكز اتصال | 31% المعمورة، 18% العصام | التوزيع الجغرافي |
| HCP (2024, p. 22) | شبكات تعاون | 63% تمويل عائلي | الرأسمال الاجتماعي |
| دراسة ميدانية (2025, p. 25) | منصات توظيف نسائية | 35% إقصاء رقمي | الفجوة الجندرية |

المصدر: من انجاز الباحث.

**التفسير السوسيولوجي:**

يحدد هذا الجدول الخصوصيات المحلية لقطاع المقاهي والمطاعم في القنيطرة، ويربطها بفرص عملية مصممة لتعزيز الإدماج المهني والعدالة الرقمية، مع الاستناد إلى بيانات إحصائية ومرجعيات نظرية. يتم تقديم التفصيل في فقرات منسقة، تتضمن كل منها إحصائية، فرصة، وأهمية أكاديمية، باستخدام جمل مركبة متكاملة لضمان الوضوح والتماسك، مع تجنب التداخل مع محاور أخرى مثل التوصيات أو المسارات البحثية.

1. **التوزيع الجغرافي** :تُظهر البيانات أن 31% من المؤسسات تتركز في المعمورة مقابل 18% في العصام (HCP, 2024, p. 18)، مما يكشف تفاوتًا مكانيًا يُعيق الوصول إلى الموارد الرقمية في الأحياء المهمشة. تتمثل الفرصة في إنشاء 20 نقطة اتصال (Wi-Fi) لتحسين البنية التحتية الرقمية، مما يتيح تعزيز الاتصال في مناطق مثل العصام ويدعم المشاركة الاقتصادية. يستمد هذا التدخل أهميته من مفهوم العدالة المكانية(Massey, 1994, p. 146) ، حيث يقلل الفصل المكاني ويعزز الإنصاف في توزيع الفرص الرقمية، مما يسهم في التنمية المحلية المستدامة.

2. **الرأسمال الاجتماعي** :يعتمد 63% من المؤسسات على التمويل العائلي(HCP, 2024, p. 22) ، وهو ما يعكس هيمنة الشبكات غير الرسمية ويعيد إنتاج التفاوتات الاقتصادية. تكمن الفرصة في تطوير شبكات تعاون تضم 500 مشارك سنويًا، مما يقلل الاعتماد على التمويل العائلي ويعزز الروابط الاجتماعية والاقتصادية. يتسق هذا الإجراء مع نظرية الشبكات الاجتماعية .Granovetter, 1985, p) (481، إذ يتحدى اقتصاد القرابة ويعزز التماسك الاجتماعي، مما يدعم الشمولية في سوق العمل المحلي.

3. **الفجوة الجندرية** :تشير الدراسة إلى أن 35% من العاملات يواجهن الإقصاء الرقمي (دراسة ميدانية، 2025، ص 25)، مما يفاقم الهشاشة المهنية بسبب الأعراف الثقافية والتمييز الهيكلي. تقترح الفرصة تصميم منصات توظيف رقمية نسائية لتعزيز مشاركة النساء وتوفير فرص إدارية، مع ضمان توثيق العقود لتقليل الاستغلال. يستند هذا التدخل إلى نهج التقاطعية(Crenshaw, 1989, p. 140) ، حيث يعالج التداخل بين الجندر والقيود الاجتماعية، مما يعزز المساواة ويحد من الإقصاء في السياق المحلي. (Granovetter, 1985, p. 481).

### 7.4. الإسهامات

تُسهم الدراسة في:

**1- الإسهام الأول: سد فجوات الأدبيات حول القطاعات الهشة**

تُبرز الدراسة أهمية سد فجوات الأدبيات حول القطاعات الهشة، وفقًا لما أشار إليه ( هيكس Heeks). (2018، ص 32) في بحثه حول الاقتصادات الرقمية والتنمية. يُظهر تحليل الدراسة أن قطاع المقاهي والمطاعم، الذي يشغل 44% من العمالة غير الرسمية في القنيطرة، غالبًا ما يُهمل في الدراسات السابقة، رغم دوره الاقتصادي والاجتماعي. من خلال جمع بيانات ميدانية، مثل استبيانات 200 رب عمل ومقابلات مع 25 عاملًا، تُقدم الدراسة رؤى جديدة حول كيفية تأثير التحول الرقمي على هذه القطاعات، مما يعزز فهم التفاعل بين العوامل البنيوية (مثل البنية التحتية) والاجتماعية (مثل الفجوة الجندرية). هذا الإسهام يُعتبر خطوة أساسية لدعم الأبحاث المستقبلية في الاقتصادات النامية، خاصة في سياقات مثل القنيطرة التي تعاني من هشاشة مهنية.

**2- الإسهام الثاني: دعم رؤية "المغرب الرقمي 2030" وأهداف التنمية المستدامة**

تتماشى الدراسة مع استراتيجية "المغرب الرقمي 2030، التي تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي وخلق فرص عمل، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (2015، ص 14)، خاصة الهدف 5 (المساواة الجندرية) والهدف 8 (العمل اللائق). تشير الأدلة إلى أن الدراسة تقدم حلولًا عملية، مثل برامج تكوين رقمية لـ 5000 عامل/ة ومنصات توظيف نسائية، تدعم هذه الأهداف من خلال تحليلها لتحديات الإدماج المهني، مثل ضعف المهارات الرقمية (25% من العاملين مدربون) والفجوة الجندرية (35% إقصاء رقمي). كما أنها تتماشى مع رؤية وزارة الصناعة والتجارة (2023، ص 12) في تعزيز البنية التحتية الرقمية، مما يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المغرب.

**3- الإسهام الثالث: توجيه سياسات مكيفة لسياق القنيطرة**

تقدم الدراسة إطارًا تحليليًا يعكس الخصوصيات المحلية في القنيطرة، مستندة إلى بيانات من الهيئة العليا للتخطيطHCP, 2024) ، ص 18(، مثل التوزيع الجغرافي غير المتكافئ (31% في المعمورة مقابل 18% في العصام) وهيمنة الشبكات غير الرسمية (63% تمويل عائلي). يُظهر التحليل أن هذه الخصوصيات تؤثر على فعالية التحول الرقمي، مما يتطلب سياسات مخصصة لتحسين البنية التحتية (مثل مراكز الاتصال) وتعزيز الشمولية الجندرية (مثل منصات التوظيف). يُعتبر هذا الإسهام حاسمًا لتوجيه صانعي القرار نحو تدخلات فعالة تتجاوز الحلول العامة، مما يدعم التنمية المستدامة في سياق محلي يعاني من تحديات بنيوية واجتماعية.

**جدول: ملخص الإسهامات**

| المرجع | الوصف | الإسهام |
|---|---|---|
| Heeks (2018, p. 32) | تحليل تأثير التحول الرقمي على القطاعات الهشة مثل المقاهي والمطاعم | سد فجوات الأدبيات حول القطاعات الهشة |
| Ministère (2023, p. 12); UN (2015, p. 14) | دعم الاستراتيجية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة (الهدف 5، 8) | دعم "المغرب الرقمي 2030" وأهداف التنمية |
| HCP (2024, p. 18) | توصيات سياسية تتناسب مع التحديات المحلية بناءً على بياناتHCP | توجيه سياسات مكيفة لسياق القنيطرة |

المصدر: من انجاز الباحث.

تُبرز الدراسة إسهاماتها من خلال تعزيز الأدبيات، دعم الاستراتيجيات الوطنية والدولية، وتوجيه سياسات محلية، مما يعزز العدالة الرقمية والتنمية المستدامة في القنيطرة. تُعتبر هذه الإسهامات خطوة أساسية لدعم الأبحاث والسياسات المستقبلية في سياقات مشابهة.

### 7.5. التحديات والاتجاهات

سنحدد التحديات الرئيسية والاتجاهات المستقبلية المتعلقة بتأثير التحول الرقمي على الإدماج المهني في قطاع المقاهي والمطاعم بمدينة القنيطرة، مع التركيز على العوائق البنيوية والاجتماعية وآفاق البحث. يتم تقديم التفصيل في فقرتين منسقتين، باستخدام جمل مركبة متكاملة توضح التحديات والاتجاهات وأهميتها الأكاديمية، مع ضمان الوضوح والتنظيم وتجنب التداخل مع محاور أخرى مثل التوصيات أو الإسهامات. تعتمد الصياغة لغة دقيقة مدعومة بمرجعيات علمية.

**التحديات** :يواجه تطبيق التحول الرقمي في القنيطرة عقبتين رئيسيتين: تأمين التمويل المستدام لتدخلات مثل مراكز الاتصال وبرامج التكوين، ومواجهة الأعراف الثقافية التي تحد من مشاركة النساء في سوق العمل، لا سيما في الأدوار القيادية .(World Bank, 2023, p. 15; Hafkin & Huyer, 2019, p. 35) يتطلب التمويل المستدام شراكات طويلة الأمد بين القطاعين العام والخاص، بينما تستلزم الأعراف الثقافية، مثل التصورات الذكورية حول العمل، تدخلات اجتماعية مكثفة لتعزيز المساواة الجندرية. تُعد هذه التحديات حاسمة، إذ تؤثر على استدامة الإدماج المهني وتتطلب استراتيجيات مُكيفة للسياق المحلي لضمان نجاح التحول الرقمي.

**الاتجاهات** :تشير الاتجاهات البحثية المستقبلية إلى الحاجة إلى تعميق الدراسات حول التداخلات الاجتماعية، مثل الجندر والطبقة، وتأثير التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، على العمالة الهشة .(Crenshaw, 1989, p. 140)يمكن أن تكشف الدراسات التقاطعية عن كيفية تشابك العوامل الاجتماعية في تعزيز الإقصاء الرقمي، بينما تُقدم الأبحاث حول التقنيات الحديثة رؤى حول تأثيرها على فرص العمل في القطاعات غير الرسمية. تُعتبر هذه الاتجاهات أساسية لتطوير أطر نظرية وعملية تدعم العدالة الرقمية، مما يعزز التنمية المستدامة في سياقات مشابهة للقنيطرة.

### 8. الخاتمة

ختاما سوف نُقدم ه استخلاصًا نهائيًا لنتائج الدراسة حول تأثير التحول الرقمي على الإدماج المهني في قطاع المقاهي والمطاعم بمدينة القنيطرة، مع التركيز على إمكاناته وتحدياته، وتقديم خريطة طريق لسياسات رقمية

شاملة. يتم تقديم التفصيل في فقرتين منسقتين، باستخدام جمل مركبة متكاملة توضح النتائج الرئيسية، التحديات، والتوجهات المستقبلية، مع ضمان الوضوح والتنظيم وتجنب التداخل مع محاور أخرى مثل التوصيات أو الإسهامات. تعتمد الصياغة لغة دقيقة مدعومة بمرجعيات نظرية، مع التركيز على التكامل والسلاسة.

**إمكانات التحول الرقمي والنتائج الرئيسية** :تُبرز الدراسة أن التحول الرقمي يحمل إمكانات كبيرة لتعزيز الإدماج المهني في قطاع المقاهي والمطاعم بالقنيطرة، الذي يشغل 44% من العمالة غير الرسمية، من خلال تحسين المهارات الرقمية والبنية التحتية، وتعزيز الشمولية الجندرية .(HCP, 2024, p. 14) استنادًا إلى بيانات ميدانية (استبيانات 200 رب عمل، مقابلات 25 عاملًا و8 مسؤولين) وأطر نظرية مثل رأس المال البشري ,Becker, 1964) (27 .pوالتقاطعية(Crenshaw, 1989, p. 140) ، تُظهر النتائج أن تدخلات مثل برامج التكوين ومنصات التوظيف النسائية يمكن أن تُعزز التنمية المستدامة. ومع ذلك، يتطلب تحقيق هذه الإمكانات معالجة التفاوتات المكانية والاجتماعية، مما يجعل الدراسة أداة أساسية لربط السياق المحلي بالأهداف الوطنية مثل "المغرب الرقمي 2030."

**التحديات وخريطة الطريق للسياسات الرقمية** :تكشف الدراسة عن تحديات بنيوية واجتماعية تُعيق التحول الرقمي، بما في ذلك ضعف البنية التحتية (40% صعوبات اتصال)، الفجوة الجندرية (35% إقصاء رقمي)، وهيمنة الشبكات غير الرسمية (63% تمويل عائلي) .(HCP, 2024, pp. 18, 22) يُفسر هذا الواقع سوسيولوجيًا كـ"تناقض رقمي" يُعيد إنتاج التفاوتات عبر ديناميات السلطة المحلية(Castells, 2000, p. 77) ، مما يتطلب سياسات مُكيفة تُركز على تحسين الاتصال، تمكين النساء، وتبسيط الإجراءات الإدارية. تُقدم الدراسة خريطة طريق لسياسات رقمية شاملة، تشمل إنشاء مراكز اتصال وشبكات تعاون، مما يُعزز العدالة الرقمية ويدعم التنمية المستدامة في القنيطرة، مع توجيه الأبحاث المستقبلية نحو التداخلات الاجتماعية والتقنيات الحديثة.

# لائحة المراجع

### 1. الكتب(Books)


- Becker, G. S. (1964). *Human capital: A theoretical and empirical analysis, with special reference to education*. Columbia University Press.
- Brynjolfsson, E., & McAfee, A. (2014). *The second machine age: Work, progress, and prosperity in a time of brilliant technologies*. W. W. Norton & Company.
- Castells, M. (2000). *The rise of the network society* (2nd ed.). Blackwell Publishers.
- Collins, P. H. (2000). *Black feminist thought: Knowledge, consciousness, and the politics of empowerment* (2nd ed.). Routledge.
- Creswell, J. W., & Plano Clark, V. L. (2018). *Designing and conducting mixed methods research* (3rd ed.). SAGE Publications.
- Heeks, R. (2018). *Information and communication technology for development (ICT4D)*. Routledge.
- Illouz, E. (2007). *Cold intimacies: The making of emotional capitalism*. Polity Press.
- Lin, N. (2001). *Social capital: A theory of social structure and action*. Cambridge University Press.
- Massey, D. S. (1994). *Space, place, and gender*. University of Minnesota Press.
- Piore, M. J., & Doeringer, P. B. (1971). *Internal labor markets and manpower analysis*. Heath Lexington Books.
- Schumpeter, J. A. (1942). *Capitalism, socialism and democracy*. Harper & Brothers.
- Srnicek, N. (2017). *Platform capitalism*. Polity Press.
- Sundararajan, A. (2016). *The sharing economy: The end of employment and the rise of crowd-based capitalism*. MIT Press.


### 2. المقالات العلمية(Journal Articles)


- Acker, J. (1990). Hierarchies, jobs, bodies: A theory of gendered organizations. *Gender & Society, 4*(2), 139–158.
- Crenshaw, K. (1989). Demarginalizing the intersection of race and sex: A Black feminist critique of antidiscrimination doctrine, feminist theory and antiracist politics. *University of Chicago Legal Forum, 1989*(1), 139–167.
- Granovetter, M. (1985). Economic action and social structure: The problem of embeddedness. *American Journal of Sociology, 91*(3), 481–510.
- Gurumurthy, A. (2008). Gender and ICTs: Implications for policy and practice. *Gender, Technology and Development, 12*(1), 21–35.

- Hafkin, N. J., & Huyer, S. (2019). Women in the digital economy: Breaking through the barriers. *Journal of Gender and Technology, 5*(1), 30–45.
- Pierson, P. (2000). Increasing returns, path dependence, and the study of politics. *American Political Science Review, 94*(2), 251–267.
- Benjelloun, M. (2023). Analyse des plateformes de livraison au Maroc: Cas de Rabat. *Revue Marocaine des Études Urbaines, 10*, 1–15.

**3. فصول الكتب(Book Chapters)**

- Bourdieu, P. (1986). The forms of capital. In J. G. Richardson (Ed.), *Handbook of theory and research for the sociology of education* (pp. 241–258). Greenwood.

**4. تقارير رسمية(Official Reports)**

- Haut Commissariat au Plan (HCP). (2024). *Rapport sur l'emploi informel au Maroc*. Rabat: HCP.
- International Labour Organization (ILO). (2024). *Global employment trends for women 2024*. Geneva: ILO.
- International Telecommunication Union (ITU). (2024). *Digital gender divide: Global report 2024*. Geneva: ITU.
- Ministère de l'Industrie et du Commerce. (2023). *Maroc Numérique 2030: Stratégie nationale pour la transformation digitale*. Rabat: Ministère de l'Industrie et du Commerce.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2023). *Digital economy outlook 2023*. Paris: OECD Publishing.
- United Nations. (2015). *Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development*. New York: United Nations.
- World Bank. (2023). *Digital development global practice: Annual report 2023*. Washington, DC: World Bank.

**5. كتب أكاديمية(Academic Books)**

- Avgerou, C. (2017). *Information systems and global diversity*. Oxford University Press.
- Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2016). *Research methods for business students* (7th ed.). Pearson Education.